

دفتر الشروط الفنية
الخاص بإصلاح محرك كهربائي استطاعة /٦٨/ ك. واط

موقع العمل:

يتواجد المحرك في مديرية مناجم الشرقية والتي تقع على مسافة /١٧٠/ كم إلى الشرق من مدينة
طريق تدمر - حمص ، وعلى بعد /٤٠/ كم جنوب غرب تدمر.

الأعمال المطلوبة:

- لف محرك كهربائي استطاعة /٦٨/ ك. واط سرعة الدوران ١٠٠٠ دورة/دقيقة وفق مايلي :
- ١- فرط المحرك ومن ثم لف كامل لجميع الملفات حسب النموذج الأساسي ويقع على المتعهد تقديم اسلاك النحاس المطلوبة وكل مايلزم .
 - ٢- تقديم وتركيب الرولمانات عدد/٢/ وأرقام الرولمانات هي :
- رولمان أمامي بلحي NU317 عدد /١/ واحد فقط .
- رولمان خلفي كروي 6317 عدد /١/ واحد فقط .
 - ٣- تقديم وتركيب باك سند بكرة عدد /١/ واحد فقط .
 - ٤- تعبئة وتسوية مركز رولمان جسم الغطاء الأمامي والخلفي.
 - ٥- تعبئة وتسوية مركز رولمان الأكس الرئيسي.

شروط عامة :

- ١- على العارض زيارة موقع العمل ومعاينة المحرك قبل تقديم عرضه
- ٢- على العارض ذكر بلد المنشأ والشركة الصانعة للمواد المطلوبة
- ٣- يجب أن تكون المواد المقدمة جديدة غير مجددة من النوعيات الجيدة وخالية من العطب وعيوب التصنيع.
- ٤- على العارض تحديد المكان الذي سيتم فيه الإصلاح ويجب أن يكون مناسباً ومؤهلاً وتقديم بيان أو عقد إيجار مصدق أصولاً .
- ٥- على العارض ذكر الأسعار الإفرادية والإجمالية لكل بند على حدا .
- ٦- فترة الضمان عام كامل من تاريخ الاستلام الأولي.
- ٧- يتم الاستلام الأولي للمحرك بعد تركيبه من قبلنا والتأكد من أنه يعمل بشكل جيد (تجريبه لمدة ٥٠ ساعة عمل) .
- ٨- يقع على عاتق المتعهد تقديم كل مايلزم لتنفيذ هذا العمل من العدد والأدوات والمعدات واليد العاملة مع العلم أن نقل المحرك من مناجم الشرقية إلى ورشة المتعهد وبالعكس يقع على عاتق الشركة
- ٩- لا تقبل التجزئة بالعرض .
- ١٠- مدة التنفيذ : ١٠ يوم .

٢٠٢٤/٦/١٢

المدير الفني

م. عبد الله الدنيا

دائرة الآليات

م. أيمن الدغلة

المدير العام

المهندس أسامة هاشم محمود

موضوع: مناقصة داخلية لإصلاح محرك كهربائي استطاعة ٦٨/ك.واط / في مديرية مناجم الشرقية
دفتر الشروط الحاقوقية والمالية الخاص للاعلان رقم / /

المادة الأولى:

- ١- نظام العقود الموحد الصادر بالقانون رقم ٥١/٥١٢/٩ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩
- ٢- دفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم رقم ٤٥٠/٤٥٠/٩ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩
- ٣- الاعلان الخاص بالمناقصة رقم / /

المادة الثانية:

- ١- تقديم التأمينات الأولية بقيمة / ل.س فقط / لاغير بالإضافة إلى إيصال بقيمة /٥٠٠٠٠٠/ ل.س (القانون رقم ١ لعام ٢٠٢٣)
- ٢- مدة التنفيذ : عشرة أيام
- ٣- مكان التنفيذ : ورشات المتعهد في الأسواق
- ٤- تقديم التأمينات نهائية بقيمة ١٠ % من قيمة الإحالة
- ٥- اخر موعد لتقديم العروض حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم / / الموافق: / / وتفض في اليوم الذي يليه
- ٦- لا تقبل التجزئة بالعروض

المادة الثالثة: طريقة تقديم العرض والشروط الواجب توفرها في العارض وشروط قبول العرض:

- ١- تقدم العروض مباشرة فيديوان الإدارة العامة أو ترسل بالبريد المضمون على أن تصل إليه في كلا الحالتين قبل نهاية الدوام الرسمي المحدد لقبول العروض .
 - ٢- لا يقبل من العارض إلا عرض وحيد ولا يجوز استعادة العروض أو اكملها أو تعديلها بعد تسجيلها في الديوان العام .
 - ٣- يقدم العرض في مغلف معلق مدون عليها اسم العارض وعنوانه التفصيلي وموضوع العرض معنون باسم الشركة العامة للفوسفات - المديرية التجارية يحتوي على مغلفين مغلقتين : مغلف الأوراق الثبوتية والمغلف المالي .
- مغلف الأوراق الثبوتية يحتوي على :
- ١- تصريح بإطلاع العارض على دفاتر الشروط الحاقوقية والفنية والالتزام بكافة البنود الواردة .
 - ٢- تصريح بأن العارض لا يملك أي مصنع أو مؤسسة أو مكتب فرعي في إسرائيل وألا يكون مشتركاً في أي مؤسسة أو هيئة فيها وألا يكون طرفاً في أي عقد للصنع أو للتجميع أو للترخيص أو للمساعدة الفنية مع أي مؤسسة أو هيئة أو شخص عن طريق وسيط وألا يساهم بشكل من الأشكال في دعم إسرائيل أو مجهودها الحربي .
 - ٣- تصريح بأن العارض غير محروم من الاشتراك في مناقصات القطاع العام أو محجوزاً على أمواله حجزاً احتياطياً لصالح الجهات العامة أو حجزاً تنفيذياً
 - ٤- إرفاق نسخة من الإيصال الذي يثبت شراء دفتر الشروط
 - ٥- على العارض ألا يكون من العاملين في إحدى الجهات العامة وألا يكون عضواً في المكاتب التنفيذية للإدارة المحلية في محافظته تحديداً
 - ٦- على العارض تقديم صورة مصدقة أصولاً عن شهادة تسجيل تاجر أو شهادة تسجيل شركة لم يمض على استخراجها أكثر من ثلاثة أشهر
 - ٧- على العارض تقديم مصدقة أصولاً عن شهادة تسجيل في إحدى الغرف التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو السياحية حسب الحال لم يمض على استخراجها ثلاثة أشهر
 - ٨- على العارض تقديم وثيقة اشتراك بنشرة الاعلانات الرسمية
 - ٩- على العارض تقديم سجل عدلي (لاحكم عليه) حديث لم يمض على استخراجها ثلاثة أشهر
 - ١٠- تقدم كافة الوثائق الواردة اعلاه من العارض حصرياً (جميع الشركاء في حال وجود أكثر من شريك)
 - ١١- تقديم طلب اشتراك المناقصة بقيمة /١٠٠٠٠٠٠/ ل س أو السداد بما يعادلها (القانون رقم ١ لعام ٢٠٢٣) وطابع مالي على كل تصريح وطابع مجهود حربي وطابع الشهيد على كل تصريح .

- ١٢- تحديد الموطن المختار والالتزام بهذا العنوان وعلى مسؤولية العارض .
- ١٣- تقدم التأمينات الاولية من العارض وتقبل من أحد الشركاء أو منهم مجتمعين بالتضامن والتكافل
- ١٤- على العارض أن يتعهد أن تكون المواد المقدمة من قبله جديدة غير مجددة من النوعيات الجيدة وخالية من العطب وعيوب التصنيع
- ١٥- على العارض ذكر بلد المنشأ والشركة الصانعة للمواد المطلوبة
- ١٦- على العارض تحديد المكان الذي سيتم فيه الإصلاح ويجب أن يكون مناسباً ومزهلاً وتقديم بيان ملكية أو عقد إيجار مصدق أصولاً
- المغلف المالي ويحوي:** العرض المالي والتجاري مع جدول الأسعار الافردية والاجمالية وتقدم الاسعار بالليبرات السورية .
دون حك أو شطب أو خشو ولايجوز ان يتضمن أي تحفظات او شروط حقوقية او فنية ولايعتد بأي منها في حال ورودها

المادة الرابعة : حالات رفض العرض وحالات استكمال العروض :
مع مراعاة احكام المادة /١٨ من القانون ٥١ لعام ٢٠٠٤ وأثناء دراسة الوثائق المقدمة في المغلف الأول يرفض العرض في الحالات التالية :

- ١- في حال عدم الالتزام بدفاتر الشروط المالية والحقوقية والفنية وتنظيمه او تقديمه بصورة مخالفة لأحكام هذا النظام
- ٢- في حال وروده بعد موعد الإغلاق
- ٣- في حال عدم تقديم التأمينات الأولية ضمن موعد الإغلاق
- ٤- في حال تقديم مبالغ نقدية كتأمينات أولية توضع في مغلفات عروض الأسعار
- ٥- في حال عدم تقديم مبلغ الكفالة الأولية كاملاً

المادة الخامسة : الضرائب والرسوم والنفقات الناجمة عن التعاقد :

- يتحمل المتعهد الضرائب والرسوم التالية :
- ١- طابع العقد ويدفع على نسختين بقيمة /٠.٠٠٤/ أربعة بالآلف من القيمة الاجمالية للتعاقد على كل نسخة يضاف إليها رسم الإدارة المحلية بنسبة ٥% من طابع العقد للعارض على ان يتم دفعها خلال مدة /٣٠/ يوماً من تاريخ استلام أمر المباشرة
 - ٢- نفقات الإعلان البالغة / /ل س عن المرة التي يرسو بها العرض
 - ٣- نفقات إصدار وتديد الكفالات الأولية والنهائية
 - ٤- جميع الضرائب والطابع والرسوم المالية والبلدية المحلية المترتبة من تنفيذ العقد وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لكل عارض من العارضين

المادة السادسة : ارتياض العارض بعرضه العارض المرشح :

- ١- يعتبر كل عرض ساري المفعول لمدة /٩٠/ يوماً تبدأ من اليوم التالي لموعد الإغلاق وبعد انتهاء المدة يعتبر العرض مجدداً حكماً لمدة /٩٠/ يوماً أخرى تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ انتهاء المهلة الاولى مالم يتقدم العارض بطلب خطي بسحب عرضه خلال السبعة أيام الاولى التي انتهاء مدة ال ٩٠ يوماً الاولى .
- ٢- على المتعهد المرشح توقيع العقد خلال مدة لا تزيد عن /٣٠/ يوم من تاريخ تبليغه الاحالة عليه ويحق للادارة مطالبته بتعويض عن العطل والضرر عند الاقتضاء

المادة السابعة : تمديد مدة التعهد بسبب القوة القاهرة :

يجب على المتعهد تنفيذ جميع التزاماته في الأجل المحددة في هذا العقد واذا طرأ أي تأخير في تنفيذ تلك الالتزامات بسبب الظروف الطارئة أو القوة القاهرة أو الحوادث المفاجئة التي لا علاقة لأي من الفريقين بها والتي لم تكن متوقعة عند توقيع هذا العقد وخارجة عن ارادة المتعاقدين وذات طبيعة استثنائية فعلى المتعهد أن يطلب خلال فترة تنفيذ العقد تمديد تلك المواعيد استناداً إلى الظروف المذكورة بكتاب خطي يوضح فيه الظروف يقدمه إلى الادارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث تلك الظروف أو الحوادث المفاجئة تحت طائلة سقوط حقه بطلب التمديد واعتبر ذلك اسقاطاً لحقه في الاعتراض على غرامات التأخير التي تترتب عليه جراء هذا التأخير ولا مجال للنظر في تمديد مدة العقد ما لم يكن هناك طلب خطي مقدم من المتعهد خلال المدة القانونية المذكورة ويعتبر عدم تقديم الطلب اقراراً منه بعدم وجود اسباب مبررة للتأخير.

المادة الثامنة : غرامات التأخير :

تفرض غرامة التأخير حكماً في حال التأخير في كل حالات التعاقد ولا يمكن الاعفاء منها إلا تنفيذاً لنص مرعي أو لحكم قضائي .
لاحتجاج الإدارة في فرض غرامة التأخير على المتعهد الى إعداره كما لا يتوقف حقا بفرضها على وقوع الضرر .
إن موافقة الإدارة على تمديد مهل التسليم ليس من شأنها ان تعفي المتعهد من غرامات التأخير .
في الحالات التي ينكل فيها المتعهد عن تنفيذ التعاقد او في حالة تنفيذه الجزئي له تتخذ القيمة التقديرية المحددة في العقد اساساً لحساب غرامات التأخير عند وجوب فرضها
- تحسب غرامة التأخير اليومية مقدارها واحد بالآلف من القيمة الاجمالية للتعهد بعد استبعاد قيمة الاجزاء المسلمة في اوقاتها اما مجموع غرامات التأخير فيجب ألا تتجاوز ٢٠ % من القيمة الاجمالية للتعهد بما فيها المواد المسلمة في اوقاتها
توقف غرامة التأخير مع المتعهد الذي سحبت الاعمال منه ونفذت على حسابه بواسطة متعهد آخر اعتباراً من تاريخ سحب الاعمال منه

- لا تدخل مدة توقف المتعهد عن العمل بأمر الإدارة في حساب غرامة التأخير
تفرض غرامة التأخير إذا تأخر المتعهد في تسليم المواد موضوع التعاقد عن المواعيد المحددة لذلك أو قدم مواد مغايرة للشروط
والمواصفات المتعاقد عليها ولم يستبدلها ضمن المواعيد المحددة للوفاء بالالتزام في حال انقضاء المدة المحددة له دون أن يقوم المتعهد
بتسليم المواد المتعاقد عليها ودون تقديم ما يثبت حيازته لها يحق للإدارة دونما حاجة لأي إنذار أو أذار أن تقوم بشراء المواد المتعاقد
عليها على حسابه وذلك عن طريق المناقصة أو بطريقة التعاقد بالتراضي بالإضافة لفرض غرامات تأخير
- تستوفي المبالغ المترتبة على المتعهد والناجمة عن غرامات التأخير أو فروق الأسعار الناجمة عن الشراء على حسابه أو نفقات الشراء
المختلفة من التأمينات النهائية للمتعهد وفي حال عدم كفايتها يلاحق المتعهد بالفرق وفقاً للأحكام القانونية النافذة حسب الحال
ويجوز احتساب غرامات التأخير اليومية عن الجزء المتأخر في تسليمه إذا تحقق الشرطان المتلازمان والتاليان :

- 1- أن يتم تسليم المواد الأخرى ضمن المواعيد المحددة أصلاً
 - 2- أن يكون الجزء المتأخر تسليمه مستقلاً في الاستعمال العادي عن باقي المواد الأخرى المسلمة (بلاغ وزارة المالية رقم ٧٦/ب/ع لعام ١٩٧٥).
- يتحمل المتعهد في حال التأخير الواقع بسبب منه جميع النفقات التي تضطر الإدارة لدفعها إلى الجهة المشرفة على تنفيذ أعمال المتعهد
بسبب إطالة فترة تنفيذ التعاقد وذلك علاوة على غرامات التأخير والحقوق والتصريحات الأخرى عملاً ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء
رقم ٤٩/١٥٦/ب/١٥ تاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦ .

المادة التاسعة : طريقة الدفع :

يتم دفع قيمة المواد نقداً بالبريات السورية بعد إدخال القطع المطلوبة من قبل لجنة الاستلام الأولي إلى مستودعات الشركة وبشكل أصولي
وصدور محضر الإشراف الذي يبين مطابقة القطع للمواصفات المطلوبة وصدور محضر الاستلام الأولي المتضمن التأكد من مطابقة
الأعمال ما هو مطلوب ولا تصرف أية مبالغ للمتعهد مالم يتقدم بما يشعر باشتراكه لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتسييد الالتزامات
المترتبة عليه بموجب هذا التعاقد تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٩٥٩/٨٢ وتعديلاته .

المادة العاشرة : الضمانة :

- 1- يضمن المتعهد الأعمال المنفذة والقطع المركبة لمدة عام كامل من تاريخ الاستلام الأولي من كل عيب أو نقص في التصميم أو
الصنع أو سوء المواد كما يشمل حسن سير العمل المنجز موضوع الاعلان للمدد المحددة في الشروط الفنية اعتباراً من تاريخ
الاستلام الأولي
- 2- يتم الاستلام الأولي للمحرك بعد تركيبه والتأكد من أنه يعمل بشكل جيد (تجريبه لمدة ٥٠ ساعة عمل)
- 3- يترتب على المتعهد فضلاً عما سبق ذكره ان يضمن بنتيجة الفحص والتجارب التي تجري أثناء عملية الاستلام الأولي (وذلك في
حال ارتأت الإدارة ضرورة ذلك) انطباق الأعمال المنفذة تماماً على الشروط الفنية وعدم ظهور أي عيوب أو نواقص فيها
- 4- يلتزم المتعهد خلال فترة الضمان المذكورة باستبدال أو اصلاح جميع المواد المعيبة بمواد جديدة وإيصالها على نفقته الى موقع
العمل وتركيبها
- 5- في حال عدم استبدال أو اصلاح المواد المعيبة خلال فترة معقولة تحدد من قبل الإدارة يحق للإدارة استبدال أو تنفيذ هذه المواد
على نفقة المتعهد
- 6- اذا ظهر بعد انتهاء فترة الضمان عيب في التنفيذ أو عيب تعمد المتعهد اخفائه يحق للإدارة مطالبة المتعهد باصلاح هذا العيب و
يجدد الضمان على هذه المواد لمدة عام جديد اعتباراً من تاريخ اصلاح هذا العيب
- 7- يقع على عاتق المتعهد تقديم كل مايلزم لتنفيذ هذا العمل من العدد والأدوات والمعدات واليد العاملة مع العلم أن نقل المحرك من
مناجم الشرقية إلى ورشة المتعهد وبالعكس يقع على عاتق الشركة
- 8- يتم الاستلام النهائي بعد انتهاء فترة الضمان المذكورة اعلاه

المادة الحادية عشرة : التأمينات :

التأمينات الأولية :

- 1- على المعارض تقديم التأمينات الأولية البالغة / ل س وذلك بموجب كفالة مصرفية صادرة عن أحد المصارف السورية أو
المعتمدة في سوريا صادرة لصالح الشركة العامة للفوسفات والمناجم أو بموجب حوالة مصرفية تدفع لحساب الشركة العامة
للفوسفات والمناجم أو بموجب شيك مصدق من أحد المصارف السورية أو المعتمدة في سوريا لأمر الشركة العامة للفوسفات
والمناجم
- 2- تعاد التأمينات الأولية والعروض الى المعارضين الذين لم تقبل عروضهم من لجنة المناقصة فوراً اما الذين لم ترس عليهم
المناقصة أو لم يجر التعاقد معهم تعاد اليهم التأمينات الأولية بعد مصادقة أمر الصرف على محضر لجنة المناقصة

التأمينات النهائية :

- 1- تحدد التأمينات النهائية بنسبة ١٠ % من القيمة الاجمالية وذلك ضماناً لحسن تنفيذ التعاقد وتقديم طريقة تقديم التأمينات
الأولية
- 2- تعاد التأمينات النهائية الى اصحابها بعد الاستلام النهائي لكافة الاعمال المطلوبة اذا لم تكن قد تحققت على المتعهد التزامات
تستوجب حجز هذه التأمينات .
- 3- على المتعهد المرشح تقديم التأمينات النهائية خلال مدة اقصاها /٣٠/ يوماً من تاريخ تبلغه خطياً احالة المتعهد عليه وقبل توقيع
العقد

المادة الثانية عشرة : الشراكة بين المتعهدين :
عند احوالة الاعمال الى متعهدين شركاء يعتبر جميع هؤلاء المتعهدين مسؤولين بالتضامن والتكافل منفردين ومجتمعين تجاه الادارة عن كل ما يتعلق بتنفيذ العقد وما يترتب عليه من التزامات واحكام وللادارة ان تتعامل قانوناً مع أي من هؤلاء المتعهدين باعتباره ممثلاً لبقية الشركاء كما ان لها الحق باعتبار أي منهم مسؤولاً تجاهها في تلقي التعليمات وتنفيذها او في تحمل جميع الاعباء المالية والقانونية الناتجة عن العقد وتعتبر جميع المراسلات والابصاحات والتصرفات الاخرى مهما كان نوعها التي تصدر عن أي من هؤلاء المتعهدين فيما يتعلق باعمال العقد ملزمة لسائر المتعهدين الاخرين ويكون لها ان تقوم بتسديد الاستحقاقات المتعلقة بالمتعهد الى الشريك المفوض بالقبض والصرف واذا قام اعتراض على ذلك من أحد الشركاء الاخرين فليس امامه سوى سلوك طريق القضاء لحسم النزاع بينه وبين شريكه دون حشر الادارة في هذا النزاع الفردي

المادة الثالثة عشرة : إتقان العمل ودقة التنفيذ :
يجب ان تنفذ جميع الاعمال المطلوبة في العقد بشكل ينطبق على كل ما تستوجبه المواصفات الفنية وتعليمات الادارة من دقة فنية واتقان في العمل
يجب على المتعهد أن لا يستخدم في التزامه الا العمال والمستخدمين من أرباب المهن الذين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والتأمين عليهم وفقاً للقوانين والانظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية و على مسؤوليته وأن تكون شروط استخدام العاملين متفقة مع أحكام قانون العمل و عليه أن يطبق قانون التأمينات الاجتماعية عليهم

المادة الرابعة عشرة : رفض الاعمال المنفذة :
للادارة الحق في رفض كل او بعض الاعمال المنفذة فيما اذا كانت مخالفة جزئياً او كلياً للمواصفات المتعاقد عليها او كانت مشوبة بأي عيب او نقص ولا تقبل المواد المترابطة فنياً والمحددة في دفتر الشروط إلا معاً والمخالفة في إحداها تعتبر مخالفة في باقي المواد وللادارة في هذه الحالة حجز المواد المرفوضة والاحتفاظ بها على مسؤولية المتعهد وعلى نفقته الى ان يقوم باستبدالها او اكمالها و عليه ان يقوم بذلك خلال المدة التي تحددها الادارة وكما يمكنها تسليمها اليه لقاء كفالة مالية وتبقى غرامات التأخير المذكورة في المادة الثامنة من هذا الدفتر سارية بحق المتعهد حتى تاريخ تسليم الاعمال وفقاً للمواصفات المتفق عليها في العقد

المادة الخامسة عشرة : الكميات والاسعار :
أ- تعتبر الكميات المقدرة في قائمة الكميات او الكشوف التقديرية لمختلف الاعمال المطلوبة في العقد كأساس تقريبي فقط قابلة للزيادة او النقص وفقاً لاحكام العقود وحسب مقتضيات العمل اثناء التنفيذ ويجري محاسبة المتعهد على اساس الكميات الحقيقية المنجزة فعلاً
ب- تعتبر الاسعار الواردة في جدول الاسعار شاملة الاجور ونفقات الايدي العاملة كافة واثمان المواد اللازمة لانجاز الاعمال كافة وكل ما تقتضيه من الرسوم والضرائب القانونية وتكاليف النقل والحفظ والحراسة والهوالك والارباح وكل ما يترتب على المتعهد من مسؤوليات مختلفة سواء كان ذلك موضحاً ام مفهوماً ضمناً

المادة السادسة عشرة : الاحكام المتعلقة بأوامر وتعليمات الادارة وواجبات المتعهد حيالها :
على المتعهد أن ينفذ جميع الأوامر والتعليمات الخطية التي تبلغ إليه من الإدارة أو من يمثلها وإذا رأى أن هذه الأوامر والتعليمات تشكل تجاوزاً على حدود واجباته المفروضة عليه في العقد فعلياً أن يقدم اعتراضاته وتحفظاته وطلباته الناشئة بسبب هذه الأوامر والتعليمات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها إليه تحت طائلة عدم القبول

المادة السابعة عشرة : التنازل عن العقد والعقود الثانوية :
لا يحق للمتعهد أن يتنازل عن أي عمل أو جزء منه من الاعمال التي ابرم هذا العقد من اجل تحقيقها ولا أن يعهد بها أو يلزمها كلها أو بعضها إلى أشخاص آخرين كمتعهدين ثانويين أو أن يدخل شركاء من الباطن إلا بموافقة خطية من الادارة وأن حصول المتعهد على مثل هذه الموافقة لا يعني بأي حال من الأحوال الزام الادارة بأن تدخل في أي علاقة من أي نوع كانت مع هؤلاء المذكورين كما لا يعفي المتعهد من التزاماته ومسؤولياته الفنية والادارية والحقوقية والجزائية المفروضة عليه تجاه الادارة بموجب أحكام هذا العقد

المادة الثامنة عشرة : سحب تنفيذ التعهد من المتعهد وحالاته :

- أ- يحق للادارة ان تقرر سحب التعهد من المتعهد وتنفيذه على حسابه في الحالات التالية :
- ١- عند عدم مباشرة المتعهد تنفيذ التعهد في الوقت المحدد وفقاً لاحكام دفاثر الشروط
- ٢- عندما يجاوز مقدار الكميات المرفوضة نهائياً ثلث الكميات المتعاقد عليها او ربع أي جزء منها اذا نص العقد على تسليمها مجزأة على دفعات متتالية
- ٣- اذا اخل المتعهد بالتزاماته وامتنع عن اصلاح خطئه خلال المدة التي تحددها الادارة
- ٤- اذا اخل المتعهد ببرنامج العمل الموضوع بحيث ألا ينجز في موعده اذا كانت هناك ضرورة فنية او ادارية استثنائية لانجازه في هذا الموعد او كان من المنتظر ان تجاوز غرامة التأخير النسبة المحددة او جاوزتها فعلاً
- ٥- اذا أعلن المتعهد عجزه عن الاستمرار في تنفيذ التعهد
- ب- يندرج المتعهد بسحب تنفيذ التعهد لمرة واحدة ولمدة تحدد في الانذار قبل سحب التعهد حسب الحالات المنصوص عنها في البند السابق وللمتعهد ان يقدم اعتراضه للادارة خلال هذه المدة وفي جميع الاحوال يبقى المتعهد مسؤولاً عن التنفيذ وعلى الادارة ان تثبت في الاعتراض خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض في ديوان الادارة

ج- يحق للإدارة الرجوع عن هذا الاجراء اذا قدم المتعهد الضمانات الكافية لحسن تنفيذ التعهد وكان ذلك في مصلحة الادارة ما لم يكن امر المباشرة بالتنفيذ قد اعطي للمتعهد الجديد
د- يتحمل المتعهد الاضرار والنقبات التي اقتضاها سحب الاعمال منه ما دام السحب قد تم صحيحاً وغير مشوب بما يعيبه ومن هذه النقبات فرق قيمة الاعمال المنفذة من قبله وان الإدارة تعتبر أمينة ومصدقة فيما أنفقت وليس من نص يسوغ للمتعهد مراقبة هذا الاتفاق.

المادة التاسعة عشرة : الاستلام المؤقت والنهائي :

- 1- على المتعهد أن يعلم الإدارة بكتاب خطي عن طريق الجهة المشرفة على التنفيذ بالتاريخ الذي انتهت به الأعمال المطلوبة منه في العقد وأنه على استعداد لتسليم الأعمال للإدارة تسليماً مؤقتاً.
- 2- إذا قررت الإدارة استلام الأعمال بنحفظ أو بدون تحفظ فيعتبر الاستلام ساري اعتباراً من التاريخ الذي حدده المتلزم للإستلام بموجب كتاب خطي مسجل لدى الإدارة حسب الاصول إلا إذا تبين أن الأشغال لم تكن جاهزة للاستلام بالفعل في ذلك التاريخ.
- 3- إذا ورد في محضر الاستلام المؤقت ملاحظات يتضمن إجراء الإصلاحات فعلى المتعهد أن ينفذها خلال مدة الضمان أو خلال مدة تحدد من قبل لجنة الإستلام.
- 4- يتم تسليم المحرك تسليماً نهائياً بعد مدة سنة كاملة من تاريخ الأستلام المؤقت ويبقى المتعهد مسؤولاً اتجاه الإدارة طوال هذه المدة عن كل عيب يظهر خلال تنفيذ الأعمال المنجزة والمسلمة تسليماً مؤقتاً وتقع نفقة الإصلاح على عاتقه.

المادة العشرون : حل الخلافات :

تحل جميع الخلافات التي تنشأ بين الفريقين بالطرق الودية واذا لم يتوصل إلى حل ودي فتحل عن طريق القضاء الاداري وفقا للقوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية

المادة الواحد والعشرون : المراجع القانونية :

يعتبر التشريع العربي السوري مرجعاً وحيداً في كل ما يتعلق بصحة العقد وتفسير احكامه وتطبيقها وفي كل نزاع ينشأ نتيجة تنفيذه في كل مالم يرد عليه النص في هذا العقد ومتمماته يرجع الى أحكام نظام العقود الصادر بالقانون رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ ودفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم رقم /٤٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وفي حال عدم كفاية هذه النصوص يعتبر التشريع العربي السوري هو المرجع المختص في تفسير نصوص هذا العقد

المادة الثانية والعشرون : قيمة دفتر الشروط الخاصة بالإعلان / ل.س.

رئيس اللجنة

ميساء بدر حسن



عضو

زينب زين



عضو

وسام بدر



المدير العام
المهندس اسامة هاشم محمود

